



الائتلاف الوطني لقوى الثورة و المعارضة السورية

أدان الائتلاف السوري المعارض مشروع التهجير والتغيير الديموغرافي الذي ينفذه النظام وحلفاؤه في سورية.

واعتبر التحالف في بيان له اليوم، أن عملية التهجير القسري بحق أهالي ريف حمص الشمالي وريف حماة الجنوبي، هي استمرار لمخطط التغيير الديموغرافي في سورية، مؤكداً استخدام كل أساليب القتل والقصف والإجرام، بالإضافة إلى قيام روسيا وإيران بخرق كل الاتفاقيات الدولية لإجهاض أي محاولة للتسوية.

[البيان:](#)



تصريح صحفي
الائتلاف الوطني لقوى الثورة و المعارضة السورية
الدائرة الإعلامية
٤ أيار، ٢٠١٨

استمرار مشروع التهجير و التغيير الديموغرافي بسورية في ظل غياب دولي

يدين الائتلاف الوطني لقوى الثورة و المعارضة السورية بأشد العبارات مشروع التهجير و التغيير الديموغرافي الذي ينفذه النظام و الاحتلال الروسي و الإيراني بحق المدنيين في ريف حمص الشمالي و ريف حماة الجنوبي.

عملية التهجير في تلك المناطق استمرار لمخطط التغيير الديموغرافي في سورية، حيث جرى استخدام كل أساليب القتل و القصف و الإجرام، إضافة إلى قيام روسيا و إيران بخرق كل الاتفاقيات الدولية بهدف إجهاد أي محاولة للتسوية.

يؤكد الائتلاف أن أي اتفاق يتعلّق بالتهجير و التغيير الديموغرافي هو اتفاق غير شرعي و غير قانوني. و تم بالإكراه و باستخدام القوة الجرمية، و يشدد على أن لا جهة لها الحق في إبرام أو رعاية أو شرعة التهجير أو تبريره أو الاعتراف بنتائجه.

الاتفاق المزعوم يأتي بعد حراك شعبي رافض للتهجير من جهة، و بعد خرق متكرر لاتفاق خفض التصعيد من جهة أخرى، و قد وقعت أشد الخروقات يوم الإثنين الماضي حين نفذت طائرات النظام عشرات الغارات الجوية على مدن و بلدات ريف حمص الشمالي، بهدف إجبار المحاصرين على الخروج.

يحذر الائتلاف من أن التطورات الجارية تصب بشكل مباشر في خدمة المشروع الإيراني المنهك في نشر الفوضى و تصدير العنف و الإرهاب و سوق المنطقة نحو صراع مستمر يتم خلاله تمرير عمليات التطهير العرقي و الطائفي، بقرار سياسي إيراني يحظى بدعم و إمداد من قبل روسيا.

يطالب الائتلاف الوطني لقوى الثورة و المعارضة السورية المجتمع الدولي بوقف ما يجري من انتهاكات بحق المدنيين في ريفي حمص و حماة، محذراً من عواقب مشروع التهجير القسري الجارية فصوله في سورية، و ما يتعرض له المدنيون في المناطق التي يُعاد احتلالها، في وقت يُسفر فيه النظام الصراع الطائفي خدمة لأهدافه و أجندات مشغليه.

إن السكوت أو حتى الاكتفاء بالشجب و الاستنكار سينظر إليه بمثابة ضوء أخضر للاستمرار في عملية التهجير، و هو يرقى بذلك إلى مستوى الشراكة، ما يدفع الائتلاف إلى تنكير المجتمع الدولي مجدداً بمسؤولياته تجاه ما يجري و ضرورة اتخاذ ما يلزم لمنع وقوع حملة تهجير قسري جديدة، و العمل على إلزام النظام و القوى الداعمة له بالتطبيق الكامل و الفوري للقرارات الدولية، و لاتفاقيات تخفيض التصعيد، بما يضمن متابعة مسار جنيف، باعتباره الطريق الوحيد للوصول للتسوية السياسية وفق قرارات مجلس الأمن و الشرعية الدولية.